Newsletter 03 April 2023

Global Forum on Food Security & Nutrition – FSN

January – March 2023

Use & application of CFS

Recommendations on social protection for food security & nutrition

28 April 2023

الحماية الاجتماعية بالسودان والامن الغذائى:

يعتبر السودان ثالث دولة فى العالم بعد كندا واستراليا اذا استثمر، هذه المقولة سمعناها من زملائنا بكلية الزراعة فى الصفوف الامامية ونحن طلبة بالجامعة، السودان الان 13اكتوبر 2022 لا يوجد به دستور ولا توجد به حكومة ولا برلمان، ويوجد تفلت امنى فى كل الولايات، اصبحت به طبقتين الطيقة العليا او طبقة الاغنياء وتمثل اقل من 10% كما قال احد الاقتصاديين، وطبقة فقيرة تمثل اكثر من 90%، انهيار فى الصحة وانهيار تام فى التعليم بالاخص التعليم الاساس، اذا علمنا بان حوالى اثنين مليون فى عمر بين 6 – 13 خارج التعليم.

أزمة غذائية متفاقمة تلوح في الأفق في السودان وسط تدهور اقتصادي وحالات نزوح وفقد للمحاصيل حذرت كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمى من أن التأثيرات المجتمعية الناجمة عن النزاع والأزمة الاقتصادية وضعف الحصاد تؤثر بشكل كبير على إمكانية حصول الناس على الغذاء ومن المرجح أن تضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع الحاد في السودان إلى أكثر من 18 مليون شخص بحلول سبتمبر 2022.

هناك بالفعل علامات مقلقة على تقلص إمكانية الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه وتوفره بالنسبة لمعظم الناس في السودان، مما يدفع عدد أكبر من الناس إلى المزيد من الفقر والجوع. يعاني ما يقرب من 10 ملايين شخص من عدم استتباب حاد في الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة - وفقًا لما أورده التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي تشير أحدث مشاريع التقييم التي أجراها التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي WFP, FAO إلى أن ما يقرب من 10 ملايين شخص - أكثر من 21% من إجمالي سكان السودان - يعانون من عدم استتباب الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة في المدة من يونيو إلى سبتمبر 2021. وتتوافق مدة التوقعات هذه مع موسم الجدب الرئيسي لمعظم المناطق التي جرى تحليلها حيث تكون مستويات عدم استتباب الأمن الغذائي هي الأعلى في أي عام من الناحية التاريخية.

وفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، تشمل الاتجاهات والتحولات الموسمية في هذه المدة النزاع القبلي وانخفاض القوة الشرائية (انخفاض القوة الشرائية تقول بعض الدراسات 82%) وارتفاع أسعار المواد الغذائية وهي الدوافع الرئيسية لعدم استتباب الأمن الغذائي أثناء التوقع الأول. في موسم الجدب سيكون حوالي 2.7 مليون شخص في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) مع ما يقرب من 7.1 مليون شخص في

أزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) وأكثر من 16.5 مليون شخص في مستويات الإجهاد (المرحلة الثانية من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) من عدم استتباب الأمن الغذائي. وتمثل هذا زيادة بنسبة 29.6 % (من 5.5 مليون إلى 7.1 مليون) في الأزمات (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) و 46.5 % (من 1.8 مليون إلى 2.7 مليون) في حالات الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) مقارنة بمدة التحليل الحالية (أبريل - مايو 2021).

وفي المدة المرتقبة من المتوقع أن تشهد 130 محلية وضع الأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). حيث نقل ما مجموعه 51 موقعًا بين الإجهاد (المرحلة الثانية من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) والأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) بينما انتقلت ثلاث محليات بين الأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) والطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). علمًا بأن إجمالي عدد السكان في الأزمة (المرحلة 3) أو أسوأ هو 9.8 مليون وهو أعلى بنسبة 2% من عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم استتباب حاد في الأمن الغذائي في تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في المدة من يونيو إلى سبتمبر 2020(9.6مليون).

بالإضافة إلى التقلبات الموسمية والتفاوت قد يؤثر النزاع بين القبائل وحالات النزوح المتوقعة على عدة مناطق ويسبب أيضًا ترديًا في الأمن الغذائي مثل ما حدث في محلية الجنينة في ولاية غرب دارفور.

وستظل محليات حلايب وجبيت المعادن بولاية البحر الأحمر في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) كما هو الحال في الوقت الحالي بسبب تأثير الجفاف على وسائل العيش وصدمات الأسعار. وهناك تدهور طفيف في عدد السكان في الأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) أو أسوأ، في جبيت المعادن بنسبة 5% في حين أن حلايب تتحسن بشكل طفيف بنسبة 5% ويعزى ذلك إلى المساعدات وتوفر المراعي.

كما ستنتقل محليات البرام وهيبان بولاية جنوب كردفان من مرحلة الأزمة في المدة الحالية إلى حالة الطوارئ بسبب انعدام الأمن الذي طال أمده وضعف إتاحة الوصول إلى بعض المناطق المعزولة. وستعتمد الأسر في هذه المدة بشكل متزايد على الأسواق لشراء المواد الغذائية الأساسية بأسعار أعلى بكثير من الأسعار العادية. وستكون إنتاجية الثروة الحيوانية عند مستويات منخفضة موسميًا خلال موسم الجفاف من مايو إلى يونيو.

لتحديث الزراعة ومواكبة عالم متغير. هناك أربع أنواع رئيسية للزراعة في السودان، ويعتمد تصنيفها على نوع الريّ أو أسلوب الإنتاج وهي: الزراعة المطرية: المعتمدة على تساقطات الأمطار وتغطي حوالي25% من المساحة المزروعة حيث يتراوح هطول الأمطار بين 400 و800 مليمتر. فى كل من ولايات القضارف وسنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض، وجنوب كردفان وكسلا.
الزراعة المطرية الالية: تقدر المساحة الصالحة للزراعة الآلية حوالي 70 مليون فدان، وفي عام 2011 م بلغ مجموع ما تمت زراعت ها من أراض حوالي 14 مليون فدان أي ما يوازي نسبة 20% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. من أبرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع تذبذب معدلات هطول الأمطار وبالتالي تراجع الإنتاج، كذلك عدم توافر مصادر دائمة لمياه الشرب مما يجعل التواجد البشري فيها موسمياً. فضلاً عن استخدام الإيدي في بعض عمليات الحصاد بسبب عدم توفر التمويل الكافي لشراء كافة آلات الزراعة والإنتاج.

الزراعة المطرية التقليدية: وتقدر مساحتها المزروعة بحوالي 23 مليون فدان وتعتمد على المعدات اليدوية والتقاوي المحلية ونمط الزراعة المتنقلة وعدم استخدام الأسمدة مما أدى إلى قلة الإنتاج والإنتاجية. وبالرغم من ذلك فأنها تلعب دوراً كبيراً في توفير الغذاء في المناطق القروية وبإنتاج محاصيل الامن الغذائى مثل الذرة الرفيعة ١١% من إنتاج السودان والدخن 90 % والذرة الصفراء، والسمسم 28% كما تساهم في انتاج المحاصيل النقدية وهى الصادرات الزراعية بتصدير السمسم والصمغ العربي كل الإنتاج السوداني و80 % من إنتاج العالم والفول السودانى والكركدى وحب البطيخ ويتذبذب الأنتاج من موسم لآخر وفقاً لكمية الأمطار وتوزيعها. وتوجد معظم الثروة الحيوانية في السودان متداخلة مع هذا النوع من الزراعة حيث يستفاد من المساحة التي لا تحصد كعلف للماشية وغيرها من الحيوانات حيث تشير التقديرات إلى أن السودان يملك أكثر من 110 ملايين رأس من الماشية، منها ما لا يقل عن 30 مليون رأس من الضأن، في مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية وموارد المياه.

يعيش نحو65 % من سكان البلا د في المناطق الريفية يمارسون الزراعة التقليدية. وقد ظل هذا القطاع في معظمة على الحال الاذي كان علية قبل الإستقلال في عام 1956 من الاعتماد على المعدات اليدوية والتقاوي المحلية والزراعة المنتقلة وعدم إستخدام المخصبات. يتمدد القطاع التقليدي في شرق و وسط وغرب وجنوب البلا د ويقوم بدور كبير في توفير الغذاء بإنتاج الذرة والدخن والذرة الصفراء، كما يساهم في حصيلة الصادر بتصدير السمسم والصمغ العربي والفول السوداني والكركدي وحب البطيخ وبعض النباتات الطبية. قدرت المساحة المزروعة في القطاع في منتصف الخمسينيات بنحو 5 مليون فدان، ثم ارتفعت لنحو7 مليون فدان خلال الستينيا ت، ولنحو 12 مليون فدان خلال الثمانينيات ولنحو 23 مليون فدان خلا ل التسعينيا. وبما أن جزءا مقدرا من المساحة يقع في المناطق الشمالية الشحيحة الا مطار، فإن المساحة التي تحصد قد لا تزيد عن70 % في المتوسط في المساحة التي تزرع ، ثم يستفاد من المساحة التي لا تحصد كعلف للأنعام. لقد ظل القطاع التقليدي في معظمة على حاله الذي كان عليه قبل الإستقلا ل كما ذكر أنفا وظل يتسم بضعف الإنتاجية. يعتبر الدخن المحصول الرئيسى في القطاع التقليديى، إلا انة لم يجد الإهتمام الا زمن الاجهزة الفنية ولهذا تدنت إنتاجيته بشكل كبير. وبالرغم من مضاعفة المساحة من نحو 1.7 مليون فدان في عام 1971/70 م إلى نحو 5.1 مليون فدان في عام 2000 – 2001 ، اى بنسبة زيادة تبلغ 200% الا ان حجم الإنتاج لم يزد إلا بنسبة60 % اي نحو 432 ألف طن في بداية الفترة إلى نحو 686 ألف طن في العام 2004/2003م. وإذا كان الوضع أفضل بالنسبة للذرة إلا انة يعكس كذلك ترا جع الإنتا ية من نحو ٢١٩ كيلو جرام للفدان عام 70/1971لنحو 246 كيلو جرام للفدان فقط في موسم 2003 \ 2004. بينما زادت المساحة من نحو 1.5 مليون فدان لنحو 7.1 مليون فدان بنسبة 373%، إلا أن الإنتاج زاد من نحو 474 الف طن إلى نحاو 1752 ألف طن، أي بنسبة271% . غير ان الوضع بالنسابة للفول الساوداني أحسن حاالا إذ تدنت الإنتا جية من نحو 297 كيلو جرام للفادان في العاام 1971\ 70لنحو 248 كيلو جرام للفدان فى عام 2004 -2003 بنسبة 16.5% بينما بلغ التدني بالنسابة للسمسم نحو46 % ، اي نحو 162 كيلو جرام راما للفدان في موسم 1971\70 لنحو 87 كيلو جراما للفدان فى موسم 2004 – 2003.

وبصفة عامة فقد تدهور إنتاج محاصيل الحبوب الزيتية بشكل عام ، رغم زيادة المساحة المخصصة لها

من نحو 4 مليون فدان فاي موسام70 \1971 الى نحو 8.4 مليون فدان فى موسم 2000 \ 2001 اى بنسبة 110% إلا أن الإنتاج لم يزد بنسبة27 % أي نحو 1.1 مليون طن في موسم 1971 \70 م. الى نحو 1.4 مليون طن في موسم 2000 \2001 ثم تراجعت المساحة من بعد ذلك لنحو 6.7 مليون فدان، كان حجم إنتاجها في عام 2003 \ 2004م نحو 1.4 طن.لقد جرت محاولات لتحديث القطاع بإنشاء مشاريع تنمية ريفية بعون أ جنبي لتكون مثلا يحتزي بة، غير أن شح الموارد والامكانات أعاق استمرار تلك المشاريع، من خلا ل مشروع لحصاد الماء

في الخمسينيات، وأقيمت مزرعة تجريبية خلا ل الستينيات، ثم توقف المشروع. ثم كانت هنالك مشاريع تنمية جبل مرة ومشروع تنمية جبال النوبة ومشروع تنمية النيل الازرق ومشروع تنمية جنوب كسلا ومشروع التنمية الريفية بالجنوب وغيرها ، وكلها إنتهت مع توقف التمويل الاجنبي من جهة، ولعدم توفر استراتيجة بعيدة المدى لتطوير هذا القطاع الحيوي الذي يعيش فية وعلية معظام السكان وصغار المزارعين.
وكان ا لامل ان تتجة الخطة الى ربع القرنية 2004 \ 2028 الى اعادة هيكلة القطاع عن طريق النظم التعاونية، والتقانة الوسيطة، ومنهج التنمية الريفية المتكاملة والإئتمان الريفي، مع إستكمال ذلك بإدخال التغطية التأمينية لتحديث وتطوير القطاع وتعظيم دوره في الإقتصاد السوداني. ولكان من المؤسف أن البرنامج التنفيذي لتطوير القطاع الزراعي ترك التعاون الزراعي للقطاع المدني وحصر دور الدولة المبادرة لإنشاء الجمعيات ومساعدة المزارعين التعاونيين لإدارتها على الا قل في المراحل الاولى.
ان المجتمع إذا كان فقيراً فإن الدخل القومي يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة بدل أن تذهب إلى التنمية، والاستثمار، وبالتالي فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر المدقع. زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير. انخفاض مستوى الانتاج، وبالتالي انخافض الدخل والاستثمار، والادخار، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض، بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الانتاج، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات. كل ذلك مربوط بمناطق الانتاج والمنتجين.

مياه الشرب للانسان والحيوان فى معظم الريف السودانى يوجد فى الوديان، تتجمع مياه الامطار بكثرة فى تلك المناطق، تدخل فى تلك المياه الحيوانات المختلفة والانسان طول السنة الى هطول الامطار الخريف الثانى حتى تتغير رائحتها ولونها لارتفاع نسبة البولينا بها، ولا يزال يستخدمها الانسان والحيوان. وايضا توجد فى مناطق المنتجين: الأمية والجهل والتخلف، كثرة الأمراض، حيث ان معظم الأمراض تعود أسبابها إلى سوء التغذية، ويعود تأثيرها على الانسان بالموت، أو الانهاك وإلى عدم وجود الدواء المناسب الصالح، ومن المعلوم أن السبب الأول لسوء التغذية هو الفقر. زيادة معدل الوفيات، حيث ربط جميع الخبراء بين معظم الأمراض بالفقر، وبالتالي موت الكثيرين، بل إن صحة الوليد مرهونة بعوامل عدة منها صحة الوالدين، وبخاصة الأم، ومستوى تغذيتها، والامراض التي أصابتها، ومنها تغذية الطفل، ومنها بيئة الطفل من حيث النظافة والتهوية، وجود المسكن الصحي المناسب. نقص الخدمات الصحية والسكنية ونحوهما، فمما لا شك فيه أن الأمراض يرتبط جميعها ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالفقر وانعدام الامكانيات المادية، وانخفاض الخدمات الصحية، كما أن الشعوب الفقيرة تعاني من نقص الخدمات الأساسية من الصحة والتعليم ومياه الشرب الصالحة، والصرف الصحى، والمسكن المناسب.

كلنا يعلم بان الثروة الحيوانية الضخمة بالسودان يملكها صغار المزارعين، والانتاج الضخم من الصمغ العربى يملكه و ينتجه صغار المزارعسن، وكلنا يعلم ان السودان ينتج ٨٠% من انتاجية الصمغ العربى فى العالم، فيجب ان يحيى هؤلائ المزارعين حياة كريمة تليق بكرامة الانسان.

ولكى نقوم بذلك (الاهتمام بصغار المنتجين) يجب الاهتمام بالدليل الوطنى للفقر متعدد الابعاد فهو يمكن متابعته على مر السنين كما ذكرنا مسبقا.

الانتاج والانتاجية الزراعية:

زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية، اما عن طريق التكنلوجيا الحديثة والزراعة الرقمية بالرى المحورى والشركات الكبرى التي تعمل بالسودان (الانتاج الضخم) (Mass Production). مثل شركة امطار الاماراتية والشركات السعودية التى تزرع البرسيم بالمحاور وشركة زادنا التى تمتلك عدد ضخم من المحاور الزراعية، والمحاور الاخرى المملوكة للافراد او الشركات الصغبرة.او زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية عن طريق كثرة المزارعين، يجب الاهتمام بهذا الجانب الانتاجى (الانتاج بالجماهير) (Production by Masses) فهى تعنى زيادة الانتاج عن طريق عدد كبير من صغار المزارعين ذو الحيازات الصغيرة، وهى ايضا يمكنها انتاج انتاجية ضخمة، اذا قام المزارعين باتباع الحزم التقنية الحديثة والزراعة الرقمية وتطبيق الارشادات الزراعية، وبزيادة التعليم والصحة وتحسين مستوى المعيشة من الصرف الصحى ومياه الشرب النظيفة، التى تليق بحياة كريمة، فهم المنتجين الزراعيين للحبوب الزيتية والصمغ العربيى (ينتجون ما بزيد عن 80% من الانتاج العالمى للصمغ العربى) ورعاة الثروة الحيوانية الضخمة وملاكها، يجب ان يرتفع العائد الذى يحصلون عليه صغار المزارعين من 20% الى 80% ويحصل التجار والوسطاء والمصدرين الى 20%.

ولاية كسلا:

كسلا، القاش، سبل العيش: الاستخدام الفعال والعادل والمستدام للأراضي والموارد المائية إنشاء علاقات مؤسسية تتناسب مع أهداف المجتمع للمشروع وتوفير فرص عمل أخرى مصاحبة للمشروع.تعزيز القدرات التخطيطية لتحسين زراعة المحاصيل وأنظمة تربية الحيوانات لاستعادة سبل العيش المستدامة في القاش تعتبر أراضي نهر القاش بولاية كسلا من أخصب الأراضي، ويعتبر سكان المنطقة من أفقر الأفراد في السودان. سبل عيش أكبر عدد ممكن من الفقراء في دلتا القاش وحولها، بما يتوافق مع الاستخدام الفعال والمستدام لموارد الأراضي والمياه، ويستند إلى رؤية مشتركة للتنمية واستقرار الترتيبات المؤسسية ذات الصلة. يهيمن على المنطقة قبيلة الهدندوة، القبيلة الرئيسية لشعب البجا، والتي تتمتع بتسلسل هرمي قبلي قوي وهيكل سلطة. يعتمد مشروع الري الفيضي في القاش على التقاط الفيضانات السنوية سريعة الزوال التي تحدث في نهر القاش خلال الفترة القصيرة من يوليو إلى سبتمبر. تقلص متوسط مساحة الأرض التي تزرعها العائلات بأكثر من النصف، مع انخفاض متوسط حجم مواشيهم. عدم توفر المياه لسقي الحيوانات ، وإمدادات المياه للاستهلاك المنزلي، والتحكم في مياه الفيضانات على الرغم من النظام القائم على تخصيص الأراضي وتوزيع يانصيب المياه. عدم امتثال إدارة مشروع الري للقواعد الرسمية وغير الرسمية للحصول على الأراضي والمياه. تنبع هذه المشاكل من: التغيرات المناخية ، والاضطرابات المدنية الدورية ، والتدفق المستمر للأشخاص الباحثين عن مأوى في دلتا القاش، مع زيادة عدد السكان في المنطقة. أدى انخفاض مستوى الوعي الفني وسوء إدارة المياه لأغراض الري والشرب واستخدام المراعي إلى ارتفاع نفقات إدارة هذا المشروع وخدماته الاجتماعية مثل المياه والصحة والتعليم ومستوى المعيشة. على الرغم من النظام الذي يبدو عادلاً في توزيع موارد الأراضي المتناقصة ، إلا أن الحالة غير المستقرة لحيازة الأراضي أدت إلى تثبيط الاستثمارات اللازمة في تطوير الأراضي، لا سيما في مجال السيطرة على مياه الفيضانات وضعف وتدهور نظام الري الفيضي، بالإضافة إلى إلى عجز موازنة هيئة مشروع الري بسبب نقص المبالغ المحولة من الدولة والحكومة المركزية، وكذلك انخفاض رسوم مستخدمي المياه مما يقلل من تكاليف التشغيل والصيانة.

الأهداف العامة: هي تجديد سبل عيش الفقراء في المنطقة وتأمين وصولهم إلى الأراضي المروية وإمدادات المياه. تتمثل الأهداف المحددة للمشروع في: إعادة تأهيل نظام الري بالغمر لزيادة توافر

الأراضي الصالحة للزراعة، وتحسين إنتاج الغابات وإنتاجية الثروة الحيوانية، وتجديد مرافق المياه الحالية لزيادة وصول المجتمعات المحلية إلى المياه الصالحة للشرب ، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية الريفية للمستأجرين الصغار. يساعد المزارعون والرعاة والمعدمين والنساء المؤسسات على دعم الإدارة المحسنة للموارد المحلية.

شمال دارفور:

معظم المزارعين فى دارفور وخاصة شرق الفاشر وجنوبها فى مناطق الطويشة وفشار وام كدادة ودارمراريت وام سعونة، تعتمد زراعتهم على الامطار، ولديهم فى نشاطهم الزراعى الزراعة الالية والزراعة التقليدية، فى زراعنهم التقليدية لا تتجاوز المساحة المزروعة االعشرون فدان، وفى الزراعة الالية تصل المساحة الى ثلاثون واربعون فدان، واغلب محاصيلهم محاصيل الامن الغذائى من الدخن والذرة والفول السودانىواللوبا والبطيخ ..... الى اخره، المشكلة فى الزراعة الالية اصبحت تكلفة ساعات الحراثة بالتراكتر فى تصاعد مستمر، حتى اصبح سعر ساعة الفدان 20000 جنيه سودانى فى موسم هذه السنة، لم يستطع اغلب المزارعين من الزراعة بالتراكترات وبالتالى تقلصت المساحات المزروعة الى النصف والى الربع اى الى 20 فدان والى 10 فدان مما قلل الانتاج. كذلك يعانى المزارع فى تلك المناطق الى الافات الحشرية التى تقضى على المحصول فى وقت وجيز والمزارع لا يستطبع شراء المبيدات، كما ان الوزارة الزراعة زات امكانيات محدودة، وغالبا يكون تدخلها متاخرا بعد القضاء على المحصول.

يواجه المزارع بعض المشاكل فى تسويق محصوله، فبعد الحصاد يكون الاسعار متدنية وترتفع بعد ان يكون المحصول فى يد التجار تصبح الاسعار مرتفعة. ايضا يعانى المزارع والرعاه من نقص مياه الشرب الصالحة، بعد انتهاء موسم الخريف وبعد ان تمتلى الوديان والحفاير والبرك، ومع توفر العشب، وبعد انتهاء الخريف ودخول الصيف تجف الوديان وتصبح الماء فى حفر عميقة متفرقة وهى غالبا متباعدة وتصبح ملوثة ويتغير لونها ورائحتها وتمتنع الماشية من شربها مما يتطر الراعى الى قطع مسافات كبيرة مع مواشيه تصل الى 30 كيلومتر وهذا الجهد يفقدها من اوزانها ويقلل من انتاجها الى مرة واحدة فى الستة، ومياه الشرب الملوثة مصدر للامراض. اهذا تقل اسعار الخراف والعجول والجمال الى مستويات متدنية فى الصيف، ويكون مالك الحيوانات لايستطيع قطع المسافات الكبيرة بحثا للماء والعشب، فيبيع جزء من قطيعه للحصول على مستلزمات الحياة خاصة مع تصاعد اسعار السلع والادوية وغيرها.

Abdelbasit Salman Yagoub Salman

0129049041 – 0918032024

abdelbasity@gmail.com